(القرار الإداري عن بعد) في ضوء أحكام قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤

د. نوره ناهي العلاطي

عضو جمعية المحامين الكويتية

(ISSN: 2537 - 0758)

(القرار الإداري عن بعد) في ضوء أحكام قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤

د. نوره ناهي العلاطي

مقدمة

تنحصر أساليب الإدارة في أعمالها القانونية في أسلوبين: الأسلوب الأول وهو التعاقدي كالعقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد بالإضافة إلى أسلوب آخر يتمثل في الأعمال القانونية الصادرة من جانب الإدارة بإرادتها المنفردة أي القرارات الإدارية.

ويعد القرار الإداري من أكثر الموضوعات أهمية وحيوية في القانون الإداري، فهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في أعمال الإدارة، ولا نظير له في مجال القانون الخاص، لأن من شأنه إحداث أثار قانونية على عاتق المخاطبين به دون أن يتوقف ذلك على قبولهم.

والقرار الإداري تنظيميا كان أم فرديا هو "إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة"(١)، وهو أيضا عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة لجهة الإدارة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وفي الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام قانوني معين متى كان ذلك ممكنا أو جائزا قانونا وابتغاء تحقيق المصلحة العامة(٢).

وإلى جانب المصلحة العامة التي يبتغيها القرار الإداري يلزم لسلامته أن توافر أركان خمسة هي الاختصاص والشكل والغاية والسبب والمحل، واختلال ركن من هذه الأركان يتفاوت بين الجسامة واليسر بحسب الأحوال فقد يؤدى إلى انعدام القرار الإداري أو تجرده من صفته كقرار إداري، كما قد يهبط به إلى منزلة العمل المادي إذا كان هذا الاختلال بالغ الجسامة.

---

(١) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٢١١ لسنة ٢٠١٧ إداري جلسة ٢٠١٨/٤/٢٣.

(٢) د. سليمان محمد الطماوي، ود. محمود عاطف البنا، النظرية العامة للقرارات الإدارية: دراسة مقارنة طبعة مزيدة منقحة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص٤٢٢؛ د. ماجد راغب الحلو، الوسيط في القانون الإداري، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤، ص٢٨١.

ولما كان المشرع الكويتي لم يلزم الإدارة بالإفصاح عن قراراتها الإدارية وإصدارها في صيغة معينة أو بشكل معين، ولم يمنع القضاء الإداري أن يصدر (القرار الإداري عن بعد)، فقد تسابقت الجهات الحكومية في الكويت بالاستفادة التشريعات(٣) التي أتاحت للإدارة إصدار قراراتها عن بعد تطبيقا للمبادئ الحاكمة للمرافق العامة كضمان سير المرفق العام بانتظام ومبدأ عدم ثبات المرفق العام وتحول نشاطه التقليدي إلى نظام يسمح باستفادة المنتفعين من خدماته عن بعد بدلا من التردد المباشر على المرفق العام.

ويمكن تعريف (القرار الإداري عن بعد) على أنه عمل قانوني صادر سلطة إدارية بإرادتها المنفردة بحيث يتم صياغته بأسلوب الكتروني وإصداره في مواجهة المخاطبين به بمجرد توافر أركانه القانونية(٤)، كما يمكن تعريفه بانه تلقي الإدارة العامة لطلبات الأفراد على موقعها عن بعد والإفصاح عن رغبتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بإصدار القرار وإعلانه لذوي الشأن عن بعد لابتغاء المصلحة العامة(٥)

مشكلة البحث:

مع انتشار المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية في دولة الكويت والتي تعبر النشاط الإداري الالكتروني للإدارة وتواصلها مع جمهور المنتفعين من خدمات المرافق العامة عن بعد، أصدر المشرع الكويتي القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية لإسباغ الصفة القانونية على تعاملات الجهات الحكومية عن بعد مع ذوي الشأن، ومن ثم بات التساؤل عما إذا كان القرارات الإدارية التي تصدر عن تلك الجهات

(٣) على سبيل المثال:
- القانون الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ الخاص بالمعاملات الالكترونية.
- القانون الكويتي رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.
- القانون الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بتنظيم الإعلام الالكتروني.

(٤) د. محمد إقبال، "القرار الإداري الالكتروني"، مجلة جامعة البحث، العراق، المجلد ٣٩، العدد ٧٣، مارس ٢٠١٧، ص١٥٣.

(٥) د. حمدي سليمان، "التوقيع كشكلية في القرار الإداري الإلكتروني"، مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٠، إبريل ٢٠٠٧، ص٦٨٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

قد راعت جانب المصلحة العامة التي يبتغيها القرار الإداري؟ ومدى اثرها في تطوير الجهات الحكومية في دولة الكويت ونقلها إلى فكرة المرافق العامة الالكترونية؟ وما مدى سلامة القرارات الإدارية الصادرة عن بعد من الناحية القانونية؟ من اجل ذلك يتصدى هذا البحث للوقوف على الإطار النظري للقرار الإداري عن بعد في دولة الكويت في ضوء قانون المعاملات الالكترونية والواقع العملي من خلال تحليل تطبيقات (القرار الإداري عن بعد) في بعض الجهات الحكومية.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال تحليل لواقع (القرار الإداري عن بعد) في الجهات الحكومية الكويتية من حيث صياغته وإصداره ومدى توافر أركانه القانونية ومدى تحقق فكرة العلم اليقيني المعروفة في القانون الإداري للوقوف على مدى تطور المرافق العامة في دولة الكويت في ضوء (القرار الإداري عن بعد).

خطة البحث:

المبحث الأول: صياغة وإصدار (القرار الإداري عن بعد).

المطلب الأول: صياغة النماذج الالكترونية للقرار الإداري

المطلب الثاني: إصدار (القرار الإداري عن بعد).

المبحث الثاني: أركان (القرار الإداري عن بعد) ووسائل العلم به.

المطلب الأول: مدى توافر عناصر وأركان (القرار الإداري عن بعد).

المطلب الثاني: العلم اليقيني للقرار الإداري عن بعد.

المبحث الأول

صياغة وإصدار (القرار الإداري عن بعد)

تفصح الإدارة عن رغبتها في إصدار قراراتها الإدارية عن طريق عمل إرادي قصدي دون التقيد بشكل معين أو ثوب من نوع خاص([٦])، فقد يصدر القرار الإداري شفويا أو مكتوبا، صريحا وقد يكون ضمنيا، وقد يأتي مسببا أو غير مسبب، إيجابيا أو سلبيا.

وفي كل الأحوال لا يثير القرار الإداري أية مشاكل من ناحية وجوده الفعلي الملموس، طالما خرج إلى النور بشكل صريح، ذلك ان القرار الإداري الصريح هو ما يعبر عنه القضاء الإداري المقارن بأنه ذلك القرار الذى تفصح فيه الإدارة بإرادتها المنفردة بعبارات صريحة وواضحة، بحيث يكشف هذا القرار عن إرادتها دون حاجة لأية أدلة أو قرائن أخرى سواء صدر بعمل شيء أو الامتناع عنه([٧]).

ولمواكبة التطورات التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات أصبغت المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ صفة "الالكتروني" على: كل ما يتصل بتكنولوجيا المعلومات ليصبح في مكنة الإدارة إصدار قرار إداري عن بعد يتميز بأنه مستند ذو قدرات كهربائية أو رقمية أو مغناطيسية أو بصرية أو كهرومغناطيسية أو ضوئية أو وسائل أخري مشابهة سلكية أو لاسلكية وما قد وعلى الجهات الحكومية داخل دولة الكويت في سبيل مباشرة اختصاصاتها أن تقوم بإنشاء (القرار الإداري عن بعد) والاحتفاظ به في شكل مستندات أو سجلات إلكترونية.

ونحن بدورنا نثمن موقف المشرع الكويتي في هذا الصدد ليس فقط لأنه ساير الاتجاهات العالمية الرامية إلى إدخال الصبغة الالكترونية على تعاملات الإدارة فحسب،

---

(٦) راجع: د. محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقا للمنهج القضائي: دراسة تحليلية وفقهية لأحكام وفتاوى مجلس الدولة: الكتاب الثاني: الرقابة القضائية على وجود وسريان ونفاذ وتحول القرارات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، ص٤٩.

(٧) محكمة التمييز الكويتية الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٠١٦ إداري جلسة ٢٠١٧/٣/١٥، وحكم المحكمة الإدارية العليا، رقم ١٤١٥ لسنة ٥٩ قضائية عليا، جلسة ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦، وحكم مجلس الدولة الفرنسي:.CE, 7ème / 2ème SSR, 10/07/2013, 362304 –

(ISSN: 2537 - 0758)

بل لتطبيقه لمبدأ "عدم ثبات المرفق العام" في دولة الكويت أي قبول المرفق للتغييرات والتطورات، وهو المبدأ الذي نشأ واستقر في أحكام مجلس الدولة الفرنسي ويعني ملائمة المرفق في تقديم خدماته وتطوره في ضوء تغير وتطور للحاجات العامة والجماعية وللمصلحة العامة([٨])، كما يعني مواكبه المرفق لتطور الحاجات العامة والمصلحة العامة فضلا عن تغيرها مع تغير المظاهر الفنية والتقنية بتغير الزمان([٩]).

ومع تقديرنا لموقف المشرع الكويتي إلا انه يجب الاطمئنان لصياغة القرار الإداري قبل إصداره عن بعد من قبل في الجهات الحكومية وهو ما نناقشه في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول: صياغة (القرار الإداري عن بعد).

المطلب الثاني إصدار (القرار الإداري عن بعد).

المطلب الأول

صياغة (القرار الإداري عن بعد)

لم يتطرق المشرع الكويتي لتعريف (القرار الإداري عن بعد) كما لم يتسنى لأحكام القضاء الكويتي ممثل في أحكام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية للتصدي لهذا التعريف، وكل ما في الأمر أن القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ اعترف بالمستند الالكتروني على أنه "مجموعة بيانات أو معلومات يتم إنشاؤها أو تخزينها أو استخراجها أو نسخها أو إرسالها أو إبلاغها أو استقبالها كليا أو جزئيا بوسيلة الكترونية، على وسيط ملموس أو على أي وسيط الكتروني آخر، وتكون قابلة للاسترجاع بشكل يمكن فهمه"([١٠]).

([8]) CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p.70; D. 1983, inf. rap.p. 233.

([9]) CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section.- Req. N° 38.-661 -Mlle Même, rapp.; M. Kahn, c. du g.; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).. http://www.lex-publica.com.

(١٠) راجع المادة الأولى من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤.

وباستقراء تعاريف القرار الإداري بوجه عام في الفقه والقضاء الإداري نجدها تتضمن ما يفيد بضرورة صياغة القرار بعبارات تعبر عن النية الحقيقية والظاهرة للإدارة، ذلك أن القرار الإداري هو "تعبير الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح..."(١١).

من هذا المنطلق، يمكن الاستناد على فكرة فحوى القرار ومعناه بتعبير ظاهر للوقوف على صياغة (القرار الإداري عن بعد) وفق مفهوم المستند الالكتروني الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤.

والمعول عليه في تحري إرادة الإدارة هو" الإعلان الظاهر عنها فليس للقاضي أن يبحث عن إرادة الإدارة الباطنة كما ليس للإدارة أن تحتج بعدم مطابقة التعبير الصادر منها لإرادتها الحقيقية لأن الأفراد يرتبون أمورهم على الظاهر من القرارات الإدارية لاستحالة إحاطتهم بنوايا الإدارة الباطنة"(١٢).

على أن وقوف القاضي عند التعبير الظاهري عن إرادة الإدارة ليس معناه أن يتقيد بحرفية ما ورد على لسانها وإنما له كامل الحرية في أن يفهم قرارها على وجهه الصحيح لما هو معلوم من أن العبرة في التكييف القانوني بفحوى القرار ومعناه لا بصفته ومبناه.

وتتفق صياغة (القرار الإداري عن بعد) في الجهات الحكومية بدولة الكويت من ناحية الشكل من حيث اشتمالها على حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخري تثبت على دعامة الكترونية(١٣) حتى تعطي دلالة قابلة للإدراك بمضمون (القرار الإداري عن بعد).

من ذلك على سبيل المثال (القرار الإداري عن بعد) الصادر عن وزارة الداخلية الكويتية وقد تم صياغته من خلال بيانات ذات خصائص الكترونية في شكل نصوص

---

(١١) محكمة التمييز الكويتية، طعون أرقام ٥٨٣، ٦٥٩، ٦٦٢ لسنة ٢٠١٧ (إداري) جلسة ٢٠١٨/١١/١٢.

(١٢) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠٠٩ إداري جلسة ٢٠١٠/٣/١٠.

(١٣) الدعامة الالكترونية هي الوسط والآلية الإلكترونية التي تستخدم في حفظ المعلومات الإلكترونية، راجع المادة الأولى من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

ورموز وستضمن قواعد للبيانات هي في الأغلب العم تمثل الرد على طلبات المنتفعين من خدمات الموقع الالكتروني للوزارة(١٤).

ومع ذلك نلاحظ على (القرارات الإدارية عن بعد) الصادرة عن وزارة الداخلية الكويتية عدم اعتمادها على المستند الالكتروني الوارد بالمادة الأولى من قانون المعاملات الالكترونية، إذ يخلط بعضها بين النظام عن بعد والقرار الإداري التقليدي أو الورقي(١٥).

ويشترط قانون المعاملات الالكترونية ولائحته التنفيذية على الجهة الإدارية مصدرة (القرار الإداري عن بعد) أن تلتزم عند صياغة القرار ببيانات ومعلومات أساسية لعل أهمها ذكر بيانات الجهة مصدرة القرار ذاتها أي منشئة السجل الالكتروني.

والملاحظ في هذا الصدد اختلاف الجهة مصدر (القرار الإداري عن بعد) في بعض الأحيان عن الجهة التي ترسل القرار لذوي الشأن، من ذلك على سبيل المثال (القرار الإداري عن بعد) الصادر عن وزارة الداخلية في خصوص طلبات تغيير عناوين محل الإقامة بالنسبة للمواطن الكويتي من أجل القيد في السجل الانتخابي، فالجهة مصدر القرار (منشئ السجل الالكتروني)(١٦) هي وزارة الداخلية، في حين تكون الجهة مرسلة القرار أو كما يطلق عليها قانون المعاملات الالكترونية (مرسل السجل الالكتروني) هي الهيئة العامة للمعلومات المدنية(١٧)، وبذلك تختلف الجهة الإدارية مصدرة القرار عن بعد عن الجهة مرسلة القرار.

---

(١٤) راجع:
https://eservices6.moi.gov.kw/MOIeforms.nsf/ResidencyApp?OpenForm&LangId=1.

(١٥) تفيد عبارة (عد إتمام عملية الإرسال بنجاح، يرجى الاحتفاظ برقم الطلب والتوجه لمركز خدمة المواطن أو الإدارة المختصة بالمعاملة لإتمام الإجراء ضمن المدة الممنوحة للطلب) الواردة على موقع الوزارة بالاستجابة لطلبات الأفراد بإصدار القرار الإداري في صورته التقليدية وليس عن بعد، راجع:
https://eservices6.moi.gov.kw/MOIeforms.nsf/ResidencyApp?OpenForm&LangId=1.

(١٦) راجع المادة ٤/أ/ب من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

(١٧) تتيح هذه الخدمة للكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي إمكانية تغيير عنوان السكن المقيد بنظام المعلومات المدنية، راجع:https://www.paci.gov.kw/Default.aspx

ونظرا لأهمية البيانات والمعلومات في صياغة (القرار الإداري عن بعد) يجب ان يتضمن القرار المرجع أو رقم العملية التي يتضمنها وطبيعتها، وتاريخ ووقت إنشاء القرار ووقت إرساله وفقا لختم الوقت.

ويمكن تعريف خدمة الوقت على أنه المعلومات يتم توفيرها عن طريق مزود خدمات التصديق والتي يتم بموجبها تحديد تاريخ ووقت إنشاء وإرسال وتسلم (القرار الإداري عن بعد) ويكتسب القرار حجيته للمعني بالقرار([١٨]).

ويثار التساؤل عما إذا كان في مكنة الجهة الإدارية مصدرة (القرار الإداري عن بعد) سحب القرار لوجود أخطاء في الصياغة بعد صدوره؟

من وجهة نظرنا إذا صدر القرار عن بعد صحيحا فليس للجهة مصدرة القرار سحبه طالما صدر صحيحا، ولها سحبه إذا رأت انه غير مشروع، كأن يصدر القرار بالمخالفة لبعض أحكام قانون المعاملات الالكترونية مثلا، ذلك أنه متى صدر عن الإدارة قرار غير مشروع ومعيب بأحد عيوب المشروعية يكون لزاما عليها سحبه لأنها لا تملك إزاء هذا القرار أية سلطة تقديرية، بينما إذا صدر القرار الإداري صحيحا غلت يد الإدارة على سحبه، تطبيقا على ذلك قضت محكمة التمييز الكويتية بأنه: (متى قام القرار الإداري على أسس صحيحة مستوفيا شرائطه القانونية وسواء كان استنادا إلى سلطة تقديرية أو سلطة مقيدة فإنه يمتنع على جهة الإدارة سحبه لانتفاء العلة التي شرعت من أجلها قواعد السحب واحتراما للقرار واستقرارا للأوضاع تحقيقا للمصلحة العامة)([١٩]).

المطلب الثاني

إصدار (القرار الإداري عن بعد)

قد يصدر في شكل ورقي، كما قد يصدر في عن بعد وفق الشكل الذي أجازه القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية وهو في صورة المستند الالكتروني.

---

(١٨) راجع المواد ١، ١٥، ١٧ من قانون المعاملات الالكترونية والمادة ٤/د من اللائحة التنفيذية للقانون.

(١٩) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٢٠٠٣ (إداري). جلسة ٢٤ مايو سنة ٢٠٠٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتستهدف الجهة الإدارية سواء كانت منشئة (القرار الإداري عن بعد) أو الجهة مرسلة القرار في إصدار قراراتها تحقيق المصلحة العامة، ذلك أن المصلحة العامة هي غاية العمل الإداري، وحولها تدور مشروعية أو عدم مشروعية تصرفات الإدارة بصفة عامة.

تطبيقا على ذلك قضي بأن الإدارة في سبيل أدائها لأعمالها، تعبر عن إرادتها الصريحة عبر القرارات الإدارية التي تصدرها سواء في تعاملاتها مع الأفراد أو في مجال سير المرافق العامة إنما يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة([٢٠])، وإلا شاب القرار الإداري عيب إساءة إستعمال السلطة([٢١]).

وتستقل الجهات الإدارية في دولة الكويت بمناسبة إصدار (القرار الإداري عن بعد) من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن ملابساتها المحيطة به، وفق نماذج متاحة على مواقعها الإلكترونية([٢٢]).

وقد أجاز المشرع الكويتي لأية جهة حكومية وهي بصدد إصدار قراراتها عن بعد مستخدمة نظام المستند الالكتروني أن تتقيد بالخصائص والشروط والأحكام المقررة لإرسال المستندات الورقية([٢٣]).

وعلى هذا النحو أمام الجهات الإدارية في دولة الكويت إتباع احد أسلوبين لإصدار (القرار الإداري عن بعد):

الأسلوب الأول النسخة الالكترونية للمستند الورقي: وفق هذا الأسلوب يحق للجهات الحكومية المختصة بالمستندات الورقية إصدار نسخة الكترونية طبق الأصل للمستند الورقي لاستخدامها في ((القرارات الإدارية عن بعد))، من أمثلة ذلك القرارات

(٢٠) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٥.

(٢١) محكمة التمييز الكويتية، طعنين رقمي ٣٧٧، ٤٠٣ لسنة ٢٠٠٧ (إداري)، الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٢٠١٠.

(٢٢) على سبيل المثال القرارات الإدارية عن بعد المتعلقة بالموظف العام والمتاحة على موقع ديوان الخدمة المدنية الكويتي:

- http://www.csc.net.kw:8888/csc/SickLeave_Request_loginv2.jsp.

(٢٣) راجع المادة ٢٧/و من للقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

الإدارية التنظيمية عن بعد التي يصدرها ديوان الخدمة المدنية الخاصة بالموظف العام في الجهاز الإداري بالدولة حيث يجري وضع صورة ضوئية من القرار الورقي ونشره على الموقع الالكتروني.

ويقصد بالقرارات الإدارية التنظيمية: تلك القرارات الإدارية التي تنظم مراكز قانونية عامة للأفراد إما بإنشاء هذه المراكز العامة أو تعديلها أو إلغائها بعد([٢٤])، ومثاله القرار التنظيمي الخاص بزيادة سنوية للموظفين فهذا قرار تنظيمي يشمل فئات الموظفين كافة؛ فهو قرار يعالج حالات عامة مجردة وهي من الناحية الموضوعية

الأسلوب الثاني: الحقول الالكترونية: وفي هذا الأسلوب تقوم الجهة الحكومية بتخصيص حقول على موقعها الالكتروني تحدد فيه الخصائص الفنية للقرار الإدارية عن بعد وضمان وحماية محتواها من أي تعديل أو حذف وفق معايير تحددها الجهة الحكومية منشئة (القرار الإداري عن بعد)([٢٥]).

ومن أمثلة (القرارات الإدارية عن بعد) وفق أسلوب الحقول الالكترونية: القرارات الإدارية الصادرة عن الجهات الحكومية بخصوص طلبات الحصول على ترخيص تجاري للأفراد وللشركات، وطلبات تصنيف المكاتب الاستشارية، وطلبات الحصول على منحة دراسية، وطلبات إيصال التيار الكهربائي للعقار([٢٦]) ففي مثل تلك القرارات تفصح الجهة الحكومية منشئة ومرسلة (القرار الإداري عن بعد) عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونيا، وإعلان صاحب الشأن على بريده الإلكتروني.

---

(٢٤) د. سليمان محمد الطماوي، ود. محمود عاطف البنا، النظرية العامة للقرارات الإدارية: مرجع سابق، ص٢١٢.

(٢٥) راجع المادة ٣/٢٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

(٢٦) راجع طلبات التراخيص الإدارية المتاحة على البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت:
– http://www.e.gov.kw/

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الثاني

أركان (القرار الإداري عن بعد) ووسائل العلم به

يلزم لسلامة القرار الإداري توافر أركان خمسة هي الاختصاص والشكل والغاية والسبب والمحل، واختلال ركن من هذه الأركان قد يؤدى إلى انعدام القرار الإداري إذا كان هذا الاختلال جسيم، أما كأن بالغ الجسامة فيهبط بالقرار الإداري إلى منزلة العمل المادي أي يصبح القرار غير جدير بالحماية التي يقررها القانون لأعمال الإدارة.

والقرار الإداري المعيب بخلل جسيم ينحدر به إلى حد العدم وهذا هو الحال كما لو حصل المواطن على قرار بإيصال التيار الكهربائي للعقار الذي يمتلكه نتيجة تدليس، أو حصل الطالب على قرار بمنحة دراسية نتيجة من جانبه لأن ذلك يعيب الرضا ويشوب الإرادة مما يمنح للجهة الإدارية مصدرة القرار الحق في سحب القرار الإداري في أي وقت ودون التقيد بمدة معينه سواء صدر بطريقة ورقية او صدر عن بعد.

والمستقر عليه في أحكام الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية بالكويت أن بدء سريان آثار القرار الإداري بالنسبة للأفراد المعنيين به من تاريخ العلم بالقرار سواء علما حكميا بالنشر في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية، أو علما يقينيا([٢٧])، الأمر الذي يثار معها التساؤل عن كيفية تحقق العلم اليقيني للأفراد ب(القرار الإداري عن بعد)؟ وكيف تطمئن الجهة منشئة ومرسلة القرار الإداري عن بعد إلى سلامة أركانه؟ هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال مطلبين:

المطلب الأول: مدى توافر عناصر وأركان (القرار الإداري عن بعد)

المطلب الثاني: العلم اليقيني للقرار الإداري عن بعد

(٢٧) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٩٩ لسنة ٢٠٠٧ (إداري). جلسة ٢٧ إبريل سنة ٢٠١٠.

المطلب الأول

مدى توافر عناصر وأركان (القرار الإداري عن بعد)

أولا: ركن الاختصاص

استقرت أحكام محكمة التمييز على أن تحديد هذا الاختصاص هو من عمل المشرع، ومن ثم يجب أن يصدر القرار من الجهة التي حددها القانون لإصداره ولا يجوز لغيرها التصدي لهذا الاختصاص، وإلا كان القرار معيبا، بعيب عدم الاختصاص ومن ثم يكون غير مشروع أو منعدم([٢٨])، ولركن الاختصاص عنصر شخصي وزمني بالإضافة إلى العنصر المكاني:

١- العنصر الشخصي

وتصدر (القرارات الإدارية عن بعد) من قبل الجهات الحكومية المختصة في دولة الكويت وفقا للعنصر الشخصي والتي اطلق عليها قانون المعاملات الالكترونية (بالمنشئ) وهو الشخص الذي يعهد إليه بإصدار القرار الإداري عن بعد([٢٩]).

ولا يعتبر (المنشئ) وفقا لركن الاختصاص الشخصي الجهة التي تقوم بمهمة مزود خدمات الانترنت وهي الشركات التي تتعاقد مع الجهة الحكومية من أجل تزويده بالخدمة وبالأشخاص المتخصصين بتصميم الحقول الالكترونية، وكل ما يتعلق بإنتاج أو معالجة أو إرسال أو حفظ ذلك (القرار الإداري عن بعد).

٢- العنصر الزمني

لركن الاختصاص في القرار الإداري عنصر زمني وهو يتحدد بالنسبة للقرار الإداري عن بعد بما اطلق عليه المشرع الكويتي (بختم الوقت) أي تاريخ ووقت إنشاء وإرسال

---

(٢٨) محكمة التمييز الكويتية، طعون أرقام ٦٧، ٦٨، ٢١١ لسنة ٢٠٠٩ (إداري)، الصادر بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٠، والطعنين رقمي ٣٤٥، ٣٤٦ لسنة ٢٠١١ (إداري)، الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ٢٠١١.

(٢٩) هو الشخص الطبيعي أو المعنوي يقوم أو يتم بالنيابة عنه إرسال المستند أو السجل عن طريق رسالة إلكترونية، أو من يثبت قيامه بإنشاء أو إرسال المستند أو السجل قبل حفظه وفق نص المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتسلم (القرار الإداري عن بعد) بدقة بحيث يعتبر هذا الوقت حجة على الجهة الحكومية المختصة بإصدار (القرار الإداري عن بعد) وبالنسبة لذوي الشأن([٣٠]).

ولختم الوقت كعنصر زمني في (القرار الإداري عن بعد) أهميته من عدة نواح، فمن جهة أولى يحدد تاريخ ووقت إنشاء القرار عن بعد، ومن جهة ثانية يحدد تاريخ ووقت إرسال القرار عن بعد، ومن جهة ثالثة يحدد ختم الوقت تاريخ ووقت تسليم (القرار الإداري عن بعد) لذوي الشأن([٣١]).

٣- العنصر المكاني

يتعلق العنصر المكاني في ركن الاختصاص للقرار الإداري عن بعد بالنطاق الإقليمي أي داخل إقليم دولة الكويت.

ثانيا: ركن الشكل

تتعلق شكلية القرار الإداري إما بإجراءات يجب اتباعها أمام هيئات ولجان خاصة في مجال قرارات تأديب الموظفين العموميين، وإما بإجراءات تتعلق بإفراغه بشكل معين (الكتابة).

والواقع أنه في مجال تأديب الموظفين من الصعوبة بمكان أن نجد قرارات إدارية صادة عن بعد في هذا الخصوص ذلك أن الجهات الحكومية في دولة الكويت لا تعرف طريق التحقيق التأديبي عن بعد، وكل إجراءات النظام التأديبي مستقاة من نصوص قانون الخدمة المدنية التي نظمت إجراءات التأديب وضماناته أمام سلطة التحقيق التأديبي([٣٢]).

---

(٣٠) المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

(٣١) على سبيل المثال راجع القرارات الإدارية عن بعد الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية وتحديد الحقول الالكترونية التي توضح وقت إنشاء وإرسال وتسليم القرارات راجع:
https://www.paci.gov.kw/Default.aspx

(٣٢) وفقا لنص المادة ٥٥ من نظام الخدمة المدنية الكويتي بنصها على لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية على الموظف، إلا بقرار مسبب بعد التحقيق معه كتابة أو شفاهة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه"، وبذلك يكون المشرع قد حدد شكل التحقيق المكتوب والشفوي دون أن يكون التحقيق والقرارات الصادرة عنه عن بعد.

وأما من زاوية إفراغ القرار الإداري الالكتروني في شكل معين لتوافر ركن الشكلية فيه، فقد سبق تناول الشكل عن الحديث عن صياغة (القرار الإداري عن بعد) في صورة تطلبها المشرع الكويتي وهي "السجل الالكتروني".

ثالثا: **ركن المحل**

ركن المحل هو الأثر القانوني المترتب على القرار الإداري يتمثل إما بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني قائم، وبهذا فإن محل القرار الإداري يعني به موضوع القرار المتمثل في الآثار القانونية التي يرتبها هذا القرار على الحالة التي يتواجد فيها الفرد إزاء القانون([٣٣]).

ومن امثله القرارات الإدارية الصادرة عن بعد بإنشاء مركز قانوني جديد تلك القرارات الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية بتعيين موظف والذي يصدر استنادا لطلبات الخريجين الكويتيين في التسجيل عن بعد في (التسجيل المركزي للباحثين عن عمل)، بحيث يتسنى لكافة المواطنين الكويتيين الدخول إلى الموقع الالكتروني وتسجيل بياناتهم في مجال العمل المناسب والذي يبحثون عنه في وزارت الدولة وهيئاتها ومؤسساتها العامة([٣٤]).

رابعا: **ركن الغاية**

يمكن تعريف ركن الغاية في أنه النتيجة النهائية التي يسعى رجل الإدارة إلى تحقيقها، ولذلك كثيرا ما يقع الخلط في العمل بين ركني السبب والغاية، فإذا كان السبب يمثل الجانب المادي في القرار الإداري (حالة واقعية أو قانونية تنشأ بعيدا عن إرادة رجل الإدارة)، فإن الغرض أو الغاية يمثل الجانب الشخصي في القرار أي عندما يواجه رجل الإدارة لحالة واقعية معينة فيتدخل باستعمال اختصاصاته، فيقدر على ضوء ما لديه من اعتبارات، النتائج التي يمكن أن تنجم عن تدخله([٣٥])، وتستقل الإدارة بمناسبة

---

(٣٣) د. ماجد راغب الحلو، الوسيط في القانون الإداري، مرجع سابق، ص٢٧٩.

(٣٤) راجع: قرار مجلس الوزراء الكويتي رقم ٥٥١ لسنة ١٩٩٩ بشأن تسجيل الكويتيين الباحثين عن عمل.
– https://www.e.gov.kw

(٣٥) الطماوي، سليمان محمد، مرجع سابق، ص٣٦٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

إصدار القرار الإداري من عدمه بمراعاة ظروفه ووزن ملابساتها المحيطة به، إلا أنه يجب أن يكون الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة، وإلا شابه عيب إساءة إستعمال السلطة([٣٦]).

خامسا: ركن السبب

ركن السبب في القرار الإداري هو الحالة الواقعية أو القانونية التي تسوغ الإدارة لإصدار القرار لإحداث مركز قانوني معين، هو محل القرار ابتغاء الصالح العام([٣٧])، ومن أمثلة الحالة القانونية للسبب تقديم طلب بالترخيص كسبب لمنحه، وهي حالات ينص القانون على تحققها بهذه الوسيلة.

ولئن كانت الإدارة غير ملزمة ببيان أسباب قراراتها إلا حيث يوجب القانون ذلك عليها، إلا أن (القرار الإداري عن بعد) كشأن مثيله التقليدي يجب دائما أن يقوم على سبب يبرره، فإذا صدر (القرار الإداري عن بعد) من (الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات) بسحب الترخيص من شركة مزود خدمات الانترنت، فيجب أن يتضمن هذا القرار ما يبرره كإخلال الشركة ببنود التعاقد مع الهيئة([٣٨]).

وإذا صدر (القرار الإداري عن بعد) غير مؤسس على سبب قانوني أو مادي، كان تصرف الجهة الحكومية التي أصدرته خاطئا في تطبيق القانون على الوقائع، مشوبا بعيب السبب وهو عمل غير مشروع يمكن الطعن فيه بدعوى الإلغاء([٣٩]).

---

(٣٦) محكمة التمييز الكويتية، طعنين رقمي ٣٧٧، ٤٠٣ لسنة ٢٠٠٧ (إداري)، الصادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ٢٠١٠.

(٣٧) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٣٣١ لسنة ١٩٩٨ (تجاري-١)، الصادر بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٩٩.

(٣٨) راجع القانون رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.

(٣٩) راجع: د. محمد حسنين عبد العال، فكرة السبب في القرار الإداري ودعوى الإلغاء، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص٧١.

المطلب الثاني

العلم اليقيني للقرار الإداري عن بعد

إذا صدر (القرار الإداري عن بعد) وفق أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية فإنه يكون نافذاً من تاريخ إنشاؤه وإرساله من الجهة الإدارية المختصة قانوناً بإصداره.

ومع ذلك فإن اتصال (القرار الإداري عن بعد) بالموقع الالكتروني للجهة الحكومية التي أنشأته وأصدرته وفق ختم الوقت لا يعني أنه يسري في حق الأفراد المخاطبين به، إلا إذا علموا به عن طريق أحدى الوسائل التي قررها المشرع.

وسريان (القرار الإداري عن بعد) يخضع لقاعدة ضرورة علم الأفراد بالقرارات التي من شأنها المساس بمراكزهم القانونية.

تطبيقا على ذلك قضي بأن القرارات الإدارية لا تنفذ في حق الأفراد إلا إذا علموا بها بصورة كاملة شاملة لجميع عناصرها، سواء كان علما حكميا بالنشر أو علما يقينيا بأي وسيلة من وسائل العلم ومن تاريخ هذا العلم بالقرار الإداري تبدأ آثاره نافذة بالنسبة للأفراد المعنيين به([٤٠]).

وإذا صد (القرار الإداري عن بعد) مستوفيا كل الشروط الشكلية والموضوعية التي يتطلبها القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية، فيجب إعلان صاحب الشأن به، سواء بالإعلان والنشر، أو بالعلم اليقيني.

أولا: **إعلان ونشر (القرار الإداري عن بعد)**

يقصد بإعلان القرار الإداري الوسيلة التي ينتقل بها العلم بالقرارات الإدارية الفردية، فهذه القرارات تخاطب فردا معينا أو أفرادا معينين بذواتهم، أما النشر فهو قيام الإدارة بإعلان الكافة ومنهم صاحب الشأن بمحتويات القرار الذي تصدره الإدارة حتى يكونوا على بينة منه"([٤١]).

---

(٤٠) محكمة التمييز الكويتية طعن رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٦ (إداري). جلسة ١٧ نوفمبر سنة ٢٠٠٩.

(٤١) د. محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقا للمنهج القضائي: دراسة تحليلية وفقهية لأحكام وفتاوى مجلس الدولة: الكتاب الثاني: الرقابة القضائية على وجود وسريان ونفاذ وتحول القرارات الإدارية، مرجع سابق. ص١٧٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

والواقع أن على النشر والإعلان وسيلتان نص عليهما قانون الخدمة المدنية الكويتي ونظم أحكامهما وبين آثارهما المتمثلة في نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد وسريان مدد الطعن في تلك القرارات(٤٢).

ولم يتعرض قانون المعاملات الالكترونية الكويتي لفكرة إعلان ونشر المستند الالكتروني الذي يعبر عن صورة (القرار الإداري عن بعد)، إلا أنه من باستقراء نص المادتين الأولى والتاسعة من ذات القانون يتضح أن المشرع أشار لفكرة الرسالة الالكترونية أو أية وسيلة أخرى.

كما اعتبرت المادة الثالثة من ذات القانون الأثار القانونية للرسالة قوتها في الإثبات بحيث تنتج ذات الأثار القانونية المترتبة على الوثائق والمستندات والتوقيعات الكتابية من حيث إلزامها لأطرافها أو قوتها في الإثبات أو حجيتها متي أجرى وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

ونرى أن البريد الالكتروني لصاحب الشأن أو رقم هاتفه المحمول هو قرينة قانونية على إعلان ونشر (القرار الإداري عن بعد) ذلك سواء عن طريق البريد الالكتروني أو رسائل نصية على الهواتف المحمولة حيث أغلب الجهات الحكومية تتطلب إدراج البريد الالكتروني أو رقم الهاتف للمستخدم لإرسال قراراتها عن بعد(٤٣).

ثانيا: العلم اليقيني

قد لا يصل لصاحب الشأن رسالة الكترونية على بريده الالكتروني أو رسالة نصية على الهاتف المحمول، وقد لا تعلن الجهة الحكومية المختصة عن قراراها بالنشر على موقعها الالكتروني، فيسعى صاحب الشأن، وبمبادرة منه إلى معرفة موقف الإدارة من القرار الإداري الفردي الذي يتعلق به، وهذا ما يطلق عليه فقه القانون العام بالعلم اليقيني.

---

(٤٢) د. عادل الطبطبائي، الوسيط في قانون الخدمة المدنية الكويتي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨، ص٢٣٣.

(٤٣) راجع على سبيل المثال موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وإرسال رسائل نصية الهواتف المحمولة أو على البريد الالكتروني للمنتفعين من الهيئة على.

https://www.paci.gov.kw/Default.aspx

وقد عرفت محكمة التمييز العلم اليقيني على أنه ثبوت علم المخاطب بالقرار الإداري من أي واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد بوسيلة إثبات معينة([٤٤])، وأن استخلاص توافر العلم اليقيني أو نفي ذلك هو من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع([٤٥]).

وإذا ثبت علم صاحب الشأن بمضمون القرار الإداري وبمحتوياته علما يقينيا نافيا للجهالة بما يسمح له أن يحدد مركزه فيه وموقفه منه، فإن هذا العلم يقوم مقام النشر أو الإعلان في تحقيق قصد المشرع وغايته من وجودهما([٤٦]).

ومن تاريخ العلم اليقيني يتحدد ميعاد الطعن في إلغاء القرار الإداري، ذلك انه باستقراء نص المادة السابعة من القانون الكويتي رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية المعدل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢، فإن ميعاد رفع دعوى إلغاء القرار الإداري المطعون فيه يبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح الحكومية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه اليقيني بالقرار علما يقينيا.

ونرى بأن نص المادة الثالثة([٤٧]) من قانون المعاملات الالكترونية الكويتي جعل من علم صاحب الشأن بمضمون السجل الالكتروني أو المستند الالكتروني والرسالة الالكترونية أو بالمعاملة الالكترونية هو بمثابة تحقق نظرية العلم اليقيني بـ(القرار الإداري عن بعد) التي تقوم مقام الإعلان والنشر أو إرسال مضمون القرار على البريد الالكتروني او برسالة نصية فيتحقق الأثر القانوني المتمثل في نفاذ (القرار الإداري عن بعد) بحق أصحاب الشأن، اعتبارا من تاريخ ثبوت العلم اليقيني به.

---

(٤٤) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٩ (إداري)، جلسة ٣٠ مارس سنة ٢٠١٠.

(٤٥) محكمة التمييز الكويتية، طعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٦ (إداري)، جلسة ١١ تومبر سنة ٢١٠٧.

(٤٦) د. سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(٤٧) المادة (٣) من القانون الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشان المعاملات الإلكترونية تنص على انه (يكون كل من السجل الالكتروني والمستند الالكتروني والرسالة الالكترونية والمعاملة الالكترونية والتوقيع الالكتروني في مجال المعاملات المدنية والتجارية والإدارية منتجا لذات الأثار القانونية المترتبة على الوثائق والمستندات والتوقيعات الكتابية من حيث إلزامه لأطرافه أو قوته في الإثبات أو حجيته متي أجرى وفقا لأحكام هذا القانون).

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة

يعد (القرار الإداري عن بعد) في ضوء أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ وسيلة قانونية مستحدثة في الواقع الكويتي تعبر عن خطوة هامة في طريق الإصلاح الإداري بالجهات الحكومية، وعنصر هام يحقق تطور النشاط الإداري للمراق العامة في دولة الكويت بما يضمن سير تلك المراق بانتظام وتقديم خدماتها للمنتفعين على قدم المساواة.

وعلى الرغم من حداثة تطبيق القانون رقم ٢٠ لسنة ٢١٠٤ وصدور لائحته التنفيذي، فقد اظهر التحليل العملي لعدد من المواقع الالكترونية للجهات الحكومية في دولة الكويت تطور فكرة (القرار الإداري عن بعد) حيث تنوعت تلك الجهات نحو إنشاء وإرسال (القرارات الإدارية عن بعد) بين استخدام نسخة الكترونية لصورة القرار الإداري الورقية (النسخة الالكترونية للمستند الورقي) واستخدام نظام الحقول الالكترونية، وما يترتب على ذلك من استفادة للمنتفعين من خدمات الجهات الحكومية على مستوى الدولة.

نتائج الدراسة

١- حقق (القرار الإداري عن بعد) جانب المصلحة العامة التي تبتغيها الجهة الإدارية منشئة ومرسلة القرار.

٢- عمدت ((القرارات الإدارية عن بعد)) المنشئة والمرسلة من جانب الجهات الحكومية في دولة الكويت إلى الانتقال لفكرة المرافق العامة الالكترونية التي تعتمد على النشاط الإداري الالكتروني.

٣- من الناحية القانونية تتوافر يتوافر في القرار الإداري عن بعد كافة الأركان التي تضمن سلامة القرار وإن كان ركن الشكل غائبا عن القرار الإداري في مجال التأديب.

٤- ساير المشرع الكويتي الاتجاهات العالمية الرامية إلى إدخال الصبغة الالكترونية على تعاملات الإدارة تطبيقا لمبدأ "عدم ثبات المرفق العام" المعروفة في القانون الإداري.

٥- حسنا فعل المشرع الكويتي باعتماد فكرة (ختم الوقت) كعنصر زمني في (القرار الإداري عن بعد) لما له من أهمية بالنسبة لتاريخ ووقت إنشاء وإرسال واستلام القرار الإداري عن بعد.

٦- يتحقق العلم اليقيني (بالقرار الإداري عن بعد) من علم صاحب الشأن بمضمون السجل الالكتروني أو المستند الالكتروني والرسالة الالكترونية أو بالمعاملة الالكترونية.

توصيات الدراسة

١- التوسع في التواصل بين جهة الإدارة والمخاطبين بالقرار الإداري عن بعد بحيث تتيح الجهة الإدارية أيقونة الكترونية تسمح للمعني بالقرار بالاستفسار أو التواصل بينه وبين الجهة مصدرة القرار.

٢- اعتماد البوابة الالكترونية لدولة الكويت على النشاط الإداري الالكتروني لكافة الجهات الحكومية دون استثناء وعلى قدم المساواة لا سيما وجود بعض الجهات تظهر قصورا في النشاط الالكتروني (مثل إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات).

٣- استحداث آلية قانونية تسمح بالتحقيق التأديبي الالكتروني وإصدار القرار التأديبي عن بعد.

٤- يجب على الجهات الحكومية الإطلاع على تطور منظومة العمل الإداري الالكتروني في النظم المقارنة للاستفادة في تطوير مبدأ "عدم ثبات المرفق العام ".

٥- إدخال نص على قانون إنشاء الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية يسمح بالاعتراف بالقرار الإداري عن بعد وقبول الطعون عليها بالإلغاء بصورة قانونية.

المراجع

- الكتب والأبحاث المنشورة

١- حمدي سليمان، "التوقيع كشكلية في القرار الإداري الإلكتروني"، مجلة علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٠، إبريل ٢٠٠٧.

٢- سليمان محمد الطماوي، ود. محمود عاطف البنا، النظرية العامة للقرارات الإدارية: دراسة مقارنة طبعة مزيدة منقحة، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦.

٣- عادل الطبطبائي، الوسيط في قانون الخدمة المدنية الكويتي، الطبعة الثالثة، ١٩٩٨.

٤- ماجد راغب الحلو، الوسيط في القانون الإداري، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.

٥- محمد حسنين عبد العال، فكرة السبب في القرار الإداري ودعوى الإلغاء، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

٦- محمد إقبال، "القرار الإداري الالكتروني"، مجلة جامعة البحث، العراق، المجلد ٣٩، العدد ٧٣، مارس ٢٠١٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

٧- محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقا للمنهج القضائي: دراسة تحليلية وفقهية لأحكام وفتاوى مجلس الدولة: الكتاب الثاني: الرقابة القضائية على وجود وسريان ونفاذ وتحول القرارات الإدارية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.

- القوانين والتشريعات

- القانون الكويتي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ الخاص بالمعاملات الالكترونية.
- القانون الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠١٦ بتنظيم الإعلام الالكتروني.
- القانون الكويتي رقم (٩٨) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن المعاملات الالكترونية.

- الأحكام القضائية

المجلس الدستوري الفرنسي:

- CE, 7ème / 2ème SSR, 10/07/2013, 362304.
- CE, 12 février 1982, requête numéro 27098, requête numéro 27099, requête numéro 27100, Université de Paris VII (Rec. p.70; D. 1983, inf. rap.p. 233.
- CE, Sect., 27 janvier 1961, Sieur Vannier (Rec., p. 60) (Section. - Req. N° 38.661 - .Mlle Même, rapp.; M. Kahn, c. du g.; MMes Ryziger et Hennuyer، av.).

- المحكمة الإدارية العليا: طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٩ قضائية عليا، جلسة ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦.
- محكمة التمييز الكويتية: (أحكام متفرقة).

مواقع الانترنت

- http://www.lex-publica.com.
- http://www.csc.net.kw:8888/csc/SickLeave_Request_loginv2.jsp
- https://eservices6.moi.gov.kw/MOIeforms.nsf/ResidencyApp?OpenForm&LangId=1.
- https://www.e.gov.kw
- https://www.paci.gov.kw/Default.aspx